

## حلم الأفارقة ينتهي بهجرة عكسية من اليمن إلى بلدانهم

طرح محللون مع بداية النزاع اليمني وتحديدا بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء مصير الآلاف من المهاجرين الأفارقة الذين وجدوا أنفسهم في بلد تنهشه الفوضى السياسية والعسكرية، ومنذ ذلك الحين لم يستطع أحد الإجابة بدقة عن ذلك التساؤل، لكن تأزم الأوضاع وظهور الوباء كشفوا بواحد هجرة عكسية لأولئك الحالمين بمستقبل أفضل بعيدا عن أوطانهم.

عدن - لم تعد الأوضاع في اليمن تغري المهاجرين الأفارقة بالبقاء بانتظار تصيد الفرصة المناسبة للاتجاه إلى دول الخليج العربي الغنية، كما كان في السابق بسبب الأزمة الحادة التي يعيشها البلد، فقد أصبح ملف هؤلاء القادمين من إثيوبيا وباقي دول القرن الأفريقي يشكل عبئا ضاغطا لكلا طرفي النزاع في ظل ازدياد أعدادهم بشكل ملحوظ.

وبات اليمن الذي كان قبلة للمهاجرين الأفارقة، حاليا بيئة طاردة لهم بسبب النزاع الدموي القائم للعام السابع على التوالي، وما خلفه من ظروف قاسية. ويتدفق باستمرار المهاجرون الأفارقة عبر سواحلها لكن ما أن يصل هؤلاء سراعاً ما يفكرون بالعودة ولو عبر رحلات بحرية خطيرة ومميتة.

وطيلة سنوات كان اليمن محطة عبور لآلاف من المهاجرين الذين يسافرون بين القرن الأفريقي والسعودية ودول خليجية أخرى، رغم قسوة الحرب، والتي أودت بحياة الآلاف وأدت إلى نزوح الملايين في إطار أزمة إنسانية تعتبرها الأمم المتحدة الأسوأ في العالم.

لكن اليوم يبدو أن الهجرة باتت عكسية مع عودة المئات من المهاجرين منهم إلى دولهم الأصلية.

وقرر عدد كبير من المهاجرين الرحيل لينقلب بذلك مسار المهاجرين في رحلة بحرية محفوفة بالمخاطر من القرن الأفريقي إلى شمال اليمن سعياً للوصول إلى دول خليجية بحثاً عن عمل، رغم أن الهجرة تشكل جزءاً مهماً من التهديدات الأمنية غير التقليدية في السنوات الأخيرة ولا تزال الجهود متواصلة لتحديد وفهم طبيعة هذه المشكلة.

وعندما ركب المهاجر الإثيوبي جمال حسين، وهو واحد من العشرات الذين اتخذوا نفس القرار، طائرة تابعة للأمم المتحدة لنقله من اليمن إلى وطنه وضع حداً لرحلة عبر البلد المكتوب بالحرب.

كان يامل أن تتيح له حياة أفضل في السعودية، لكن القيود السارية لاحتواء فايروس كورونا والأوضاع الأمنية أجبته على أن يترك اليمن في ظل الأوضاع الاجتماعية المتردية في بلدان أفريقية على الضفة الأخرى من البحر لاسيما بلدان القرن الأفريقي.

11 ألف مهاجر أفريقي غادروا اليمن في 2020 عائدین لأوطانهم، بحسب المنظمة الدولية للهجرة

ووافقت الأمم المتحدة على عودة طوعية إنسانية لمجموعة مكونة من 1100 إثيوبي. وقالت منظمة الهجرة الدولية إن الوفاة آخريين ينتظرون التحقق من جنسيتهم وتزويدهم بوثائق السفر وأن أكثر من 32 ألف مهاجر أغلبهم إثيوبيون لا يزالون عالقين في مختلف أنحاء اليمن في ظروف متردية.

وسبق أن كشفت تقارير حقوقية وإعلامية عن تعرض مهاجرين أفارقة يحاولون الوصول إلى الخليج إلى أعمال وحشية، في إطار ظاهرة الاتجار بالبشر المنتشرة باليمن في ظل أوضاعه الأمنية الهشة وأيضاً في ظل الأوضاع الاجتماعية المتردية في بلدان أفريقية على الضفة الأخرى من البحر لاسيما بلدان القرن الأفريقي.

وتقول المنظمة الدولية للهجرة إن المئات من المهاجرين يحطون بالرحال شهرياً في اليمن على أمل العبور إلى بلدان الخليج، لكن أيادي المتاجرين بالبشر تتلقاهم في اليمن سواء لاستغلالهم مادياً بالنزاع ما يكون معهم من أموال قليلة وأمتعة بسيطة لقاء وعود بمساعدتهم على الوصول إلى وجهتهم، أو باستعمالهم في أعمال غير مشروعة وحتى باستغلال النساء والأطفال منهم جنسياً.

وطيلة السنوات الست الماضية، ورد في تقارير للمنظمة أن عصابات في اليمن تعد أحياناً لاحتجاز المهاجرين في محاولة لابتزاز عائلاتهم والحصول على فديات ممن لهم أهل عاملون في الخليج، وكثيراً ما يتعرض المحتجزون لأعمال تعذيب وتكيد وحشية.



عودة لم تكن في الحسبان

## الحياة تدب في السياسة الفلسطينية لكنها مقامرة خطيرة

القوى الدولية تتربص صراعاً آخر على السلطة بين الإسلاميين وعباس



اليوم ليس كالأمس

مباشرة أخرى. كما أشارت مذكرة مسبقة إلى الرغبة في إعادة العلاقات مع السلطة الفلسطينية بعد أن قام الرئيس السابق دونالد ترامب بتجسيدها، وعبرت عن "القلق" من أن حماس قد تهزم فتح في الانتخابات المقبلة.

لكن المراقبين تباينت آراؤهم بين ما اعتبر أن بايدن دفع السلطة الفلسطينية للشروع في عقد الانتخابات لتجديد شرعيتها رغم أنه طلب من عباس توضيحات بشأن الفسلفة مع حماس في الانتخابات خاصة وأن قائمة الحركة الإسلامية تضم معتقلين وقياديين في السجون الإسرائيلية.

وزعمت إحدى وسائل الإعلام الفلسطينية أن الولايات المتحدة طلبت من عباس تأجيل أو إلغاء الانتخابات، التي يُزعم أن رئيس السلطة الفلسطينية رفض هذا الطلب. ومع ذلك، يقول المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون إن البيت الأبيض أعطى الضوء الأخضر لعدها.

ويقول المسؤولون الأميركيون إنهم لن يتدخلوا، ولا يمكن الحق في تقديم مطالب بعد المشاكل السياسية الأخيرة التي واجهت بلدهم. وهذا أمر مثير للجدل لاسيما وأن بايدن، أثناء عمله كعضو في مجلس الشيوخ الأميركي، كان المسؤول الجزيرة الإخبارية القطرية إلى أن عام 2006، الذي يحظر المساعدة الأميركية إذا كانت السلطة الفلسطينية "تسيطر عليها حماس فعلياً".

### مواقف عربية متباينة

التزمت كل من الأردن ومصر، كلاهما حليفان لفلسطين يعارضان جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر حماس فيصلاً يتبعها الهدوء. وأشارت قناة الجزيرة الإخبارية القطرية إلى أن "حالة عدم اليقين بشأن استعداد حركة فتح للانتخابات أثارت القلق في مصر والأردن".

وكان رئيس المخابرات المصرية عباس كامل و نظيره الأردني أحمد حسني التقي عباس في رام الله وحثاه على توحيد فتح عشية الانتخابات والمشاركة في قائمة موحدة لتقليل فرص فوز حماس. ومع ذلك، أصدرت كلتا الدولتين، رسمياً، بيانات تدعم الانتخابات، حتى لو كانتا "غير مقتنعتين بأن الانتخابات ستتم بالفعل".

وهناك دولة واحدة لديها الفضول كي ترى انعقاد هذه الانتخابات، وهي الإمارات، حيث يعيش محمد دحلان رئيس الأمن السابق في غزة ومنافس عباس في البلد الخليجي منذ 2011 ويبدو أنه يريد العودة إلى السياسة الفلسطينية ومع أنه لا يمتلك أي نية لخوض الانتخابات التشريعية لكن من الواضح أنه يتطلع إلى الرئاسة.

وكتبت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" تقول "يدعم من أبو ظبي، قامت حركة دحلان بتمويل مشاريع مساعدات بهدوء في قطاع غزة والقدس الشرقية على مدى السنوات العديدة الماضية". حيث قدم دحلان 60 ألف جرة من لقاحات كورونا، تبرعت بها الإمارات لغزة، وسقط شأنها بانه سيرشح نفسه.

وهكذا اختارت إسرائيل سياسة الصمت. فقد كان لدى الإسرائيليون مخاوفهم الخاصة حتى ما بعد الانتخابات الأخيرة. وكما قال مسؤول إسرائيلي كبير "سيستمر الفلسطينيون في انتظار منقذ يلقى اللوم عليه"، مشيراً إلى أن القيادة الفلسطينية لا تريد في الواقع إجراء الانتخابات التشريعية، وكانت لديهم أسبابهم الواقعية.

### لعبة فرض القواعد

في ظل عدم تقويض مشاركة حماس، وبما أن أرقام اقتراع عباس تظل ثابتة، يبدو من المرجح أن تتجه السلطة الفلسطينية إلى تكرار ما حدث في 2006. ومع ذلك، فإن التغيير الأخير في قانون الانتخابات الذي ينص على التمثيل النسبي في البرلمان سيجعل السيطرة المباشرة أكثر صعوبة على طرف واحد. لكن تشكيل سلطة متنازعة بشكل كبير بحماس أمر محتمل جداً.

وأشارت استطلاعات الرأي في سبتمبر 2020 إلى أن زعيم حماس إسماعيل هنية سيفوز على عباس بنسبة 52 في المئة مقابل 39 في المئة في منافسة بينهما. وإذا ترشح مروان البرغوثي المعتقل لدى إسرائيل فمن المقرر أن يحصل على 55 في المئة من الأصوات. وفي الانتخابات البرلمانية، ستحصل فتح على 38 في المئة من الأصوات وحماس على 34 في المئة.

ولم تتحسن صورة الانتخابات في ديسمبر الماضي بالنسبة إلى فتح، لاسيما وأن الانقسام البرمائي الذي حدث بين فتح وحماس كان متباطئاً. لكن عباس كان يخسر قوته أمام البرغوثي وكان من المتوقع أن يخسر قوته أيضاً أمام هنية. في الألق الممثل في مشاركة الإسلاميين في الانتخابات، أعطت إدارة الرئيس الأميركي بايدين الأولوية تخصيص أموال إضافية للسلطة الفلسطينية.

وأعلنت واشنطن الشهر الماضي عن خطط لتقديم 15 مليون دولار لدعم أزمة الوباء، و10 ملايين دولار لدعم برامج "بناء السلام" و75 مليون دولار في شكل مساعدات غير

المدمومة من إيران بإعلانه ودعت إلى عقد انتخابات نزيهة للفلسطينيين "لتعبير عن إرادتهم دون قيود أو ضغوط". وفي الوقت الحالي، يبدو أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدين راضية عن السماح بإجراء الانتخابات دون شروط مسبقة. ولن تسفر المخاوف الإسرائيلية، حتى لو تم التعبير عنها بوضوح، إلا عن القليل دون دعم الولايات المتحدة. ونظراً لبقية دول الشرق الأوسط تراقب الآن بقلق، وتستعد لرؤية صراع آخر على السلطة بين الإسلاميين والرجل القوي عباس.

مع تطور خطط الانتخابات، تحدى عباس إسرائيل بشكل مباشر عندما أصر على أن الانتخابات لا يمكن أن تتم دون مشاركة العرب الموجودين في القدس الشرقية، التي تعتبرها إسرائيل جزءاً من عاصمتها. وقال "نحن مهتمون جداً بإجراء انتخابات ولكن ليس مقابل أي ثمن". وتابعت السلطة الفلسطينية ذلك بتقديم طلب رسمي لإسرائيل.

لكن قضية القدس يبدو أنها مهدت الطريق للمواجهة. حيث بينما أشار الإسرائيليون إلى أنه "لم يتم اتخاذ أي قرار" بشأن هذه القضية، وأطلقت السلطة الفلسطينية حملة رسائل عدوانية قال خلالها معتصم تيم المدير العام لوحدة القدس التابعة للسلطة إنه "يجب على العرب الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية أن يكونوا قادرين على التصويت رغم كل القيود الإسرائيلية". ويقول مسؤولون إسرائيليون إن حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو قررت عدم الانجرار إلى مناقشة الانتخابات الفلسطينية. حيث لأحد الأسباب، وجد كلا الجانبين حلاً بديلاً في الماضي.

والأهم من ذلك، اعتبروا أن عباس يتحدى إسرائيل لحظر مراكز الاقتراع في القدس الشرقية. وإذا حدث ذلك، فإن الفلسطينيين سيلفون الانتخابات بحجة التعتت الإسرائيلي.

ولم يعجب هذا الموقف الإسرائيلي، الذين كانوا يستعدون لعقد انتخاباتهم في مارس الماضي. كما لم يرغب نتانياهو في أن يكون الفلسطينيون أو انتخاباتهم قضية انتخابية إسرائيلية، لأسباب ليس أقلها أنه كان يقود حملة للحصول على دعم بين الأحزاب العربية في إسرائيل.

وكانت عملية السلام بالنسبة إلى نتانياهو قضية ثانوية في جميع الحملات الانتخابية الإسرائيلية الأربعة على مدى العامين الماضيين.

يتجه الفلسطينيون نحو أزمة سياسية أخرى بعد أن فشلوا طيلة 16 عاماً في إعادة تشكيل نظامهم. والسبب غير مفهوم، يراقب أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون العودة المفاجئة للسياسة الفلسطينية، إذ من المقرر إجراء انتخابات تشريعية في مايو المقبل سيكون أبرز منافسين فيها كالعادة حركة فتح وحماس. ويغض النظر إذا تم الاستحقاق أم لا، فإن تحديد موعد يعد أمراً لافتاً لكنه في الوقت ذاته يحمل في طياته مقامرة خطيرة قد تمدد بقاء الإسلاميين في الواجهة إلى أجل غير مسمى.

واشنطن - مرت السياسة الفلسطينية بحالة من الجمود بعد تعليق الانتخابات منذ فوز حركة حماس الإسلامية بأغلبية برلمانية في 2006 مما أفسح الطريق أمام اندلاع حرب أهلية في العام التالي، ولتقسيم الأراضي الفلسطينية منذ ذلك الحين بعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة وتمسكت منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة في الضفة الغربية.

ومع أن الفلسطينيين كان لديهم متسع من الوقت لمعالجة هذه المشكلة بعد أن مرت قرابة العقد ونصف العقد منذ التصويت الأخير، لكن النظام السياسي في الضفة الغربية يهيمن عليه رجل واحد هو محمود عباس وحزب واحد هو حركة فتح، بينما في غزة تهيمن حماس على القطاع.



جوناثان شانزر  
من حق الفلسطينيين تقرير مصيرهم لكن الانتخابات لها ثمن

ورغم أن جوناثان شانزر نائب الرئيس الأول للبحوث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية رأى في تحليل نشرته "فورين بوليسي" الأميركية أن الفلسطينيين يستحقون تشكيل صيبرهم السياسي، لكنه يعتقد أن الانتخابات يمكن أن يكون لها ثمن. حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن حماس يمكن أن تصبح قوة حزبية سياسية مجدداً وقد يتبع ذلك المزيد من الجمود والصراعات.

### عدو عدوي صديقي

يشرح شانزر كيف أن هذه "الملحمة" بدأت فعلياً في أعقاب "اتفاقيات إبراهيم" بين إسرائيل والإمارات والبحرين، والتي كانت هذه بمثابة جرس إنذار للفلسطينيين بأنهم فقدوا زخمهم بين الدول العربية التي وافقت عن قضيتهم على مدار التاريخ.

ودفع ذلك الوضع حماس وفتح إلى عقد لقاء في إسطنبول لإجراء حوار لم يعتقد سوى قلة أنه سيؤدي إلى حدوث حدث سياسي تاريخي، خاصة وأن الجانبين التقياً من قبل بعد وساطات من المصريين والسعوديين تارة والأتراك والروس وغيرهم تارة أخرى وفشلا في الاتفاق عدة مرات.

لكن ما لفت الأنظار هو أن الطرفين ظهرا في الـ 24 من سبتمبر الماضي متحالفين. وقال جبريل الرجوب أحد كبار مسؤولي فتح حينها "اتفقنا على إجراء انتخابات تشريعية أولاً، ثم انتخابات رئاسية للسلطة الفلسطينية، وأخيراً المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية".

ومن خلال الاستشهاد بالماضي، كانت احتمالية متابعة الجانبين لاتفاقهما منخفضة بالتاكيد، لكن فاجأ الفلسطينيون الجميع مرة أخرى، ففي منتصف يناير الماضي أعلن عباس أن الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية ستجري في الـ 22 من مايو المقبل والانتخابات الرئاسية في الـ 31 من يوليو المقبل.

وحظي إعلان عباس هذا بانتباه الجميع، لاسيما وأن السياسي المسن يمسك السلطة بقبضة حديدية بعد فوزه برئاسة مدتها أربع سنوات في 2005 ومدد فترة رئاسته 12 سنة إضافية.

ويقول شانزر إن عباس أطلق هذا الإعلان بشكل ظاهري لمنع صعود حماس. ولم يكن من المفاجئ أن تحرب الحركة

